

## تحليل مستويات أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. شياد فيصل

أستاذ محاضر بجامعة سطيف

قراش محمد

أستاذ مساعد بجامعة البليدة

---

**الملخص:** بغية معرفة مستويات أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فإن هذه الدراسة تهدف إلى قياس وتحليل كفاءة الأداء لهذه المؤسسات، ثم بيان أسباب تغير مستوياتها من مؤسسة لأخرى، وذلك في الفترة من 2005 إلى 2008، وقد شملت العينة 52 مؤسسة متوسطة وصغيرة ولتحقيق هدف الدراسة لقياس وتحليل مستويات الكفاءة ثم استعمال منهج معطيات البانل Panel data.

ومن المتوقع الوصول إلى نتائج مهمة تخدم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتساعد متخذي القرار على مستوى وزارات الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحكومة على حد سواء، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين وضعية القطاع بما يخدم أهداف التنمية الوطنية على جميع مستوياتها، كما ستسعى الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على مستوى الكفاءة في نسيج المؤسسات الجزائرية، وذلك استنادا إلى متغيرات داخلية خاصة بتلك المؤسسات، وأخرى متعلقة بالمحيط الخارجي.

**الكلمات المفتاحية:** الأداء، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، معطيات البانل.

## Abstract:

In order to know the levels of efficiency of small and medium enterprises in Algeria, this study aims to measure and analyze the efficiency of these institutions, then the reasons for change levels from one enterprise to another, in the period from 2005 to 2008. The sample included nearly 52 medium and small enterprises. To achieve the goal of the measurement and analysis of the levels of efficiency, we will use the Panel Data approach.

It is expected to reach important results to help the sector of SME in Algeria, and help decision-makers at the level of the ministries of industry and small and medium enterprises, and the government alike, in order to take the necessary measures to improve the situation of the sector in order to serve the objectives of national development at all levels. Will also seek to investigate the most important factors affecting the level of efficiency of the Algerian SME, based on the internal variables, and other related external variables.

## مقدمة :

يعتبر أداء المؤسسات من بين المواضيع التي تجلب اهتمام الكثير من الباحثين ومنتخذي القرار على حد سواء، وقد قام العديد من الباحثين بدراسة العلاقة الموجودة بين متغيرات: كالاتراتيجية، البيئة، نظم التسير، . . . وأثرها المشترك أو الجزئي على أداء المؤسسات<sup>1</sup>، هذه الدراسات ركزت في غالبها على الجانب المالي للأداء، وفي حقيقة الأمر لا يكفي دراسة الأداء من الناحية المالية فقط، بل ينبغي إدماج متغيرات مختلفة تشمل عدة جوانب حتى تكتمل الرؤية ونستطيع حينئذ تفسير أداء المؤسسات وفق منطق سليم.

<sup>1</sup> عدة بحوث درست هذه النقطة نذكر منها:

(Perera et Poole, 1997; Ittner et Larcker, 1997; Chong et Chong ;1997, Mia et Chenhall, 1994; Carr et Needham, 1997; Chia et Gul, 1994; Gul, 1991; Govindarajan et Fisher, 1990; Govindarajan et Gupta, 1985)

إن اعتماد المدخل التقليدي والسلوكي لتفسير أداء المؤسسات الاقتصادية، يؤدي إلى إهمال الكثير من العوامل والمتغيرات المفسرة لأداء المؤسسات، بينما يتسم مدخل النظم بالشمول والمعالجة الكلية والجزئية حيث ينطلق هذا المنهج من اعتبار المؤسسة نظاما مفتوحا يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعيش فيها، ولا شك أن اختيار متغيرات من البيئة المحيطة بالمؤسسة سيعكس تفسيراً مقبولاً لتغيرات أداء المؤسسات، باعتبار مدخلات المؤسسة مستمدة من المحيط حيث هذا الأخير يعدّ المتلقي النهائي لمخرجاتها.

### المبحث الأول-منهجية الدراسة :

سنناقش في هذا الجزء من الدراسة المنهجية التي سيتم الاعتماد عليها لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال طرح ومناقشة الفقرات التالية :

#### أولاً: مشكلة البحث:

تستعمل العديد من المؤسسات مؤشرات الأداء ذات الطبيعة المالية، كالربح الصافي، أو ربح الأسهم، أو معدل العائد على استثماراتها، لكن في بيئة اقتصادية تزداد تعقيدا، تصبح تلك المؤشرات مضللة في كثير من الأحيان، لذا سيسعى هذا البحث انطلاقاً من نتائج دراسات سابقة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء المؤسسات الجزائرية .

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو، ما هي العوامل المؤثرة على كفاءة وأداء المؤسسات الخاصة الجزائرية ؟

وتمت الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي باستخدام المنهج الإحصائي التحليلي للبيانات السنوية المتوافرة عن المؤسسات الجزائرية، وذلك خلال الفترة من 2005-2008، ويرجع اختيار هذه الفترة إلى التغيرات الجبائية التي حدثت خلالها، حيث تم اختيار سنتين قبل حدوث التغيرات الجبائية وسنتين بعدها.

### ثانيا: أهمية البحث :

بما أن المورد الاقتصادية هي موارد محدودة ( الموارد المادية والبشرية والمالية )، إذن لا بد أن يكون هناك استغلال أمثل لهذه الموارد، من هنا جاء اختيار موضوع العوامل المؤثرة على الكفاءة والأداء في قطاع المؤسسات الجزائرية، حتى يتم ترشيد المدخلات من أجل تعظيم مخرجاتها ونواتجها. لأن الكفاءة بمعناها العام، تعني حسن استغلال الموارد الانتاجية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد وتقييم درجة الاستفادة من توجيه الموارد وصولا الى النتائج المستهدفة .

و تأتي أهمية دراسة وتحليل مستويات الأداء من المنظور الكلي من أهمية النمو الاقتصادي كهدف محوري للمؤسسات والحكومات، حيث يعتبر الأداء بمختلف مستوياته وأنواعه أهم مصادر النمو الاقتصادي. فعلى مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، يعتبر انخفاض مستويات الأداء من الأسباب الرئيسية المفسرة لتراجع معدلات النمو.

### ثالثا: أهداف البحث:

يسعى الباحثين لتحقيق الأهداف التالية :

1. توضيح مفهوم الأداء وتقييمه في المؤسسات.
2. مدى مساهمة مستويات الديون ومعدلات الإقراض في رسم سياسات المؤسسات الخاصة الجزائرية .
3. تصميم نموذج لقياس أثر بعض المتغيرات المستقلة على كفاءة وفعالية الأداء في المؤسسات الخاصة الجزائرية .
4. الوصول إلى اقتراح مجموعة من الحلول ووضع تصور عام عن كيفية استفادة المؤسسات الخاصة في الجزائر من تحقيق معدلات أداء عالية .

### رابعا: فرضيات البحث:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

1. توجد علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء ومعدل المديونية .
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء ومعدل الضمانات.
3. توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء وحجم المؤسسة مقاسا بإجمالي الأصول.

4. توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء وقدرة التمويل الذاتي.
5. توجد علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء ونسبة مصاريف المستخدمين.
6. يؤثر القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المؤسسة إيجابيا على أداء المؤسسات الخاصة في الجزائر.
7. تؤثر التغيرات الجبائية في مدة معينة على أداء المؤسسات.

#### خامسا: منهجية وخطة البحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض لمفهوم الأداء وتقييمه، وبناء على الدراسات السابقة، يتم تحليل بيانات الدراسة للوصول إلى نموذج قياسي يبين أهم العوامل المؤثرة على أداء المؤسسات الخاصة الجزائرية .

خطة البحث سيتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تتمثل في المبحث الأول الذي يتناول منهجية الدراسة، والذي يتضمن إشكالية وفرضيات الدراسة، ثم في المبحث الثاني نستعرض بعض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، والمبحث الثالث والأخير نستعرض الجانب التطبيقي على مجموعة من المؤسسات الجزائرية الخاصة، وأخيرا نعرض النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق.

## المبحث الثاني - الأدبيات النظرية والدراسات السابقة :

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى الأدبيات النظرية الخاصة بموضوع الدراسة وأيضا بعض الدراسات السابقة التي تناولت بالبحث والتحليل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو القطاع الصناعي.

### أولا- الأدبيات النظرية :

#### 1- مفهوم الأداء وتقييم الأداء :

يقصد بمفهوم الأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها<sup>1</sup>، كما يرى حمادي (H. M, Hamady) أن: الأداء هو تصور مخرجات أو أهداف ظهورها هو نتاج لمدخلات معطاة لكن هذه المداخلات ننوي بها تفجير وتجنيد الطاقات الموجودة داخل المنظمة بتسليط الضوء عليها من أجل إحراز هذا التصور الذي تسعى المنظمة إليه.<sup>2</sup>

وعلى هذا الأساس فإن هذا المفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه استظهار يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المنظمة .

إن عملية تقييم الأداء عملية مستمرة ومنتظمة، تلازم المؤسسات الاقتصادية سواء الخدمية أو الإنتاجية، وذلك بهدف الوقوف على جوانب الضعف والقوة، كما تعتمد نتائج التقييم أساس لإيجاد القرارات المتعلقة

<sup>1</sup> عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء، دار النهضة العربية - مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة، مصر 1998، ص 03.

<sup>2</sup>H. M Hamady, Administrative reform in developing countries with special referenceto Egypt and Libya, PH. S this is University of Strathclyde-Glasgow, 1975, P215-216.

بسياسات وإجراءات، ونظم، فهي تؤثر على فعالية وكفاءة الجهاز الإداري ككل، كونها مساعدة على التغذية العكسية عند أداء القرار.

بينما يقصد بمفهوم الكفاءة، استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة مع الاهتمام بالدرجة الأولى بالتكلفة والعلاقة بين المخرجات والمدخلات معناه الكفاءة = قيمة المخرجات / قيمة المدخلات، في حين تعني الفعالية قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، بناء على هذا فإذا نظرنا إلى الفعالية على أنها درجة نجاح المنظمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية فإن الكفاءة تعتبر أحد المدخلات الهامة لتحقيق هذه الفعالية .

إن تقييم الأداء يعني قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلاً ومدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء .

وبذلك يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه:

العملية التي تستهدف الوقوف على مدى نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة سواء كانت أهداف ربحية أو قيمة أو زيادة إنتاجية، وهي قياس لما تم إنجازه من عمل ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها .

و بالتالي فإن تقويم الأداء يقوم على قاعدتين أساسيتين:

— قاعدة فعالية أداء الوحدة في تحقيق الأهداف المقررة .

— قاعدة كفاءة أداء الوحدات الحكومية في تنفيذ الواجبات والأعمال .

حيث أن الكفاءة تتعلق بأسلوب وكيفية استخدام الموارد المتاحة فهي تربط بين المخرجات والمدخلات، أي نسبة الخدمات أو المخرجات المنتجة إلى الموارد المستخدمة، أما الفعالية فهي درجة أو مستوى الأهداف أي أنها نسبة الهدف المتحقق إلى الهدف المخطط مسبقاً مع تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة .<sup>1</sup>

## 2. مؤشرات الأداء المالي:

تمثل مؤشرات الأداء المالي مقاييس كمية لتحديد مستويات الربحية أو التشغيل أو الكفاءة للمؤسسات، وهي النسبة بين رقمين، وتستعمل لأغراض المقارنة والتقييم، وقد عرفت بأنها عبارة عن علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر الميزانية وقائمة الدخل، يمكن من خلال مقارنتها بالمعايير من تقييم جوانب الأداء المتعددة في المؤسسات.

ومن أهم تلك النسب والمؤشرات المالية نذكر:

### معدل العائد على الأصول:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة أو ربحية الأموال المستخدمة في تحصيل الأرباح، فهي تقيم استخدام الأموال، من خلال قياسها لربحية جميع الموارد المالية المستثمرة في المؤسسة، وأيضاً تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة والخاصة بالاقتراض، وتعكس الكفاءة التشغيلية .

<sup>1</sup> محمد خالد المهابني، التحليل المالي ومؤشرات تقييم الأداء، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين لعام 2009، ص7.

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الاصول}} = \text{العائد على الاصول}$$

معدل العائد على حقوق الملكية :

تقيس هذه النسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة أصحاب الملكية والمساهمين، ويشار إلى أن هذه النسبة تعتبر المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة، وذلك لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال.

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة العائد على حقوق الملكية}$$

وهي تتألف من رأس المال المدفوع والاحتياطيات كالاحتياطي القانوني والاحتياطي العام لتغذية هيكل التمويل للأموال المملوكة والأرباح المحتجزة مع خصم الخسائر إن وجدت.

## 2- الدراسات السابقة :

توجد مجموعة من الدراسات المشابهة لموضوع هذا البحث، وفيما يلي نورد بعض تلك الدراسات:

دراسة (BELOUARD,2009)، حول تقدير كفاءة المؤسسات الجزائرية ومدى تأثير الملكية عليها، وقد استخدم الباحث تحليل الحد العشوائي كطريقة معلمية لتقدير مستويات الأداء، حيث قام بمقارنة أداء مجموعة من المؤسسات الخاصة مع المؤسسات العمومية في الجزائر، وخلص إلى

أن الملكية لا يظهر تأثيرها واضحا على أداء المؤسسات الجزائرية، وذلك حسب عينة البحث المختارة . وخلص إلى أن نمط الملكية ليس المؤثر والمحدد الوحيد لتفسير أداء تلك المؤسسات.

دراسة عبد الرزاق خليل، بعنوان: " أثر التغيير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، حيث قام الباحث بدراسة تطبيقية على الشركة المختلطة الجزائرية الهندية Ispat". ركز الباحث على موضوع نقل ملكية المؤسسات العمومية، وأثرها على الأداء المالي، وخلص إلى أن التغيير في نمط الملكية من خلال الخصخصة أو الشراكة يعتبر آخر مراحل التحرر الاقتصادي، الذي يعمل على تغيير هيكل الاقتصاد الوطني لصالح الملكية الخاصة من ناحية والتحول نحو اقتصاد السوق من ناحية أخرى . كما أن التغيير في نمط الملكية يساهم في إعادة التوازن بين القطاع العام والخاص، وكذلك جعل المؤسسات العمومية الاقتصادية أكثر ديناميكية وفعالية .

دراسة (J. St-Pierre et B. Lavigne et H. Bergeron (2005)) حول العلاقة بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية لأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام الباحثون بدراسة العلاقة بين المؤشرات الأداء المالية وغير المالية لعينة تتكون من 260 مؤسسة صغيرة متوسطة بكندا سحبت من عينة إجمالية تقدر ب 370 مؤسسة لتوفرها على كل المعلومات اللازمة، وتوصل الباحثون إلى وجود علاقة ضعيفة ذات دلالة إحصائية ما بين مؤشرات الأداء المالية وغير المالية إذ لم تتعدى 25%

ونفس النتيجة توصلوا إليها بتقسيم عينة الدراسة إلى مؤسسات مبتكرة (130 مؤسسة) والمؤسسات غير مبتكرة (130 مؤسسة) إذ لم تتعدى 30% مع اختلاف النتائج باختلاف نوع المؤسسة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة غياب وجود علاقة ما بين ميزانية التكوين نسبة لكل عامل ونجاعة الإنتاج.

دراسة (Zaharia, 2011)، ركز الباحث في هذه الدراسة على أهمية الأسواق المالية ودور التخطيط الضريبي من خلال دراسة العلاقة بين سعر السهم السوقي وتوزيعات الأرباح للسهم، وتوصل الباحث إلى التأكيد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي للشركات وخاصة سعر السهم السوقي وبين تدفقات رأس المال الدولية من خلال الاستراتيجيات والخدمات الضريبية المقدمة للشركات المتداول سهما في أسواق المال.

### المبحث الثالث- الدراسة التطبيقية :

بعد أن تم تسليط الضوء على مفهوم الأداء وتقييم الأداء ثم الدراسات التي قامه بدراسة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنحاول فيما يلي دراسة محددات أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 2005-2008 من خلال عينة تتكون من 52 مؤسسة اقتصادية، من خلال تحليل وصفي لعينة الدراسة ثم عرض وتفسير النتائج المتحصل عليها عن طريق طريقة الانحدار المتعدد توبيث (Tobit) باستعمال معطيات بانال.

#### 3-1دراسة وصفية لعينة الدراسة :

سنحاول من خلال هذه النقطة عرض عينة الدراسة والطريقة الإحصائية المتبعة ثم مختلف متغيرات النموذج، وفي الأخير سيتم دراسة هذه المتغيرات باستخدام طرق الإحصاء الوصفي، وهذا كما يلي:

#### 3-1-1 عرض عينة الدراسة :

تم استعمال في هذه الدراسة المعطيات المحاسبية ل52 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2008، أي 208 ملاحظة إحصائية، وتم اختيار هذه العينة بناء على مجموعة من المعطيات المالية للمؤسسات الجزائرية الخاصة، والإبقاء إلا على المؤسسات التي تحتوي على كل المعلومات المحاسبية خلال كل فترة الدراسة وإلغاء المؤسسات التي لا تحتوي على بعض المعلومات المحاسبية، وهذا بغية استعمال طريقة بانال المتوازن «Blanced data» واجتناب استعمال طريقة الملاحظات الناقصة والمعروفة ببانال غير متوازن «Unblanced data» .

وحاولنا من خلال هذه الدراسة أن تكون العينة تشمل مختلف المؤسسات عبر كل التراب الوطني، حيث تتوفر العينة على مجموعة من المؤسسات من شرق وغرب ووسط البلاد، أما فيما يخص مؤسسات الجنوب فتم توزيعها على مختلف المناطق الثلاث المذكورة أعلاه، ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي للمؤسسات المكونة لعينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

### الجدول رقم:1 يوضح التوزيع الجغرافي للمؤسسات المكونة لعينة الدراسة

الوحدة : مؤسسة

البيان	عينة الدراسة	مؤسسات الشرق	مؤسسات الوسط	مؤسسات الغرب
عدد المؤسسات	52	11	22	19
عدد الملاحظات	208	44	88	76
نسبة	%100	%21,15	%42,30	%36,53

المصدر: انطلاقا من تحليل عينة الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسات الموجودة في العينة المدروسة تشمل مختلف مناطق الوطن بصفة تقريبا متوازنة وهذا راجع إلى الطابع العشوائي لاختيار العينة، وكذلك هذه العينة تتوفر على مؤسسات من مختلف النشاطات ويمكن تجميعهم من خلال قطاعين أساسيين ألا وهما القطاع الإنتاجي (حوالي 22 مؤسسة : أي 42,30% من مجموع مؤسسات العينة ) والقطاع الخدماتي والتجاري(حوالي 30

مؤسسة : أي 57,70% من مجموع مؤسسات العينة )، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 2 يوضح التوزيع الجغرافي للمؤسسات المكونة لعينة الدراسة حسب قطاع النشاط

الوحدة : مؤسسة

البيان	عينة الدراسة	مؤسسات الشرق	مؤسسات الوسط	مؤسسات الغرب
القطاع الإنتاجي	عدد المؤسسات	7	5	10
	عدد المشاهدات	28	20	40
القطاع الخدماتي والتجاري	عدد المؤسسات	4	17	9
	عدد المشاهدات	16	68	36

### 3-1-2. النموذج الإحصائي المتبع:

سيتم استخدام في هذه الدراسة طريقة الانحدار المتعدد على معطيات بانال وهذا باستخدام طريقة توبيث (Tobit)، هذه الطريقة يتم استعمالها عندما يكون المتغير التابع محصور أو محدود من جهتين أو من جهة واحدة (Hugo Harari-Kermadek (2008))، وهي الطريقة المثلى للتقدير فيما يخص هذه الدراسة باعتبار أن المتغير التابع في الدراسة ألا وهو مؤشر أداء المؤسسة الذي سيتم قياسه إما بالمرودية الاقتصادية (ROA) أو المردودية المالية (ROE) والتي قيمهما تكون في أغلب الأحيان ما بين (0 و1) وهذا ما يبرر استخدام هذا النموذج، وسيتم دراسة هذا النموذج باستخدام كل من برنامج Eviews6 وبرنامج Stata 11.

### 3-1-3 متغيرات النموذج:

انطلاقاً من المعلومات المتوفرة لدينا من خلال دراسة الجداول المالية للمؤسسات العينة، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، تم اختيار جملة من المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير محددات أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويمكن تقسيم هذه المتغيرات كما يلي:

#### أ/المتغير التابع:

هذا المتغير يسمح لنا بقياس كامن المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة، حيث هناك عدة دراسات استعملت نسبة نتيجة الاستغلال إلى إجمالي الأصول الاقتصادية كمقياس للمردودية الاقتصادية ونسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة كمقياس للمردودية المالية، ومن هذه الدراسات نذكر دراسة (J. St-Pierre et B. Lavigne et H. Bergeron (2005), H. Bergeron (2000), T. Miloud (2001), E. Hounkou, J. Agadame, A. I. Ahlan, (2010))

في هذه الدراسة سيتم استعمال متغيرين لحساب نسبة المردودية وهذا كما يلي:

**ROA:** نسبة المردودية الاقتصادية ؛

**ROE:** نسبة المردودية المالية .

#### ب/المتغيرات المستقلة :

سيتم استخدام جملة من المتغيرات المستقلة المستعملة عادة في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع وهذا من خلال النقاط الآتية :

### \*متغير المديونية :

هذا المتغير يسمح لنا بقياس نسبة المديونية في الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة، حيث هناك عدة دراسات استعملت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الخصوم، ودراسات أخرى استعملت نسبة ديون طويلة ومتوسطة الأجل إلى إجمالي الخصوم والبعض الآخر استعمل كذلك نسبة الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الخصوم، ومن هذه الدراسات نذكر دراسة ((S. R. Cheng & C. Shiu(2007)، S. T. Hijazi & Y. (2006)، Bentaraq)، وهناك بعض الدراسات قامت بقسمة النسبة السالفة الذكر على الأموال الخاصة عوض إجمالي الخصوم. في هذه الدراسة سيتم استعمال ثلاث متغيرات لحساب نسبة المديونية وهذا كما يلي:

DT: نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الخصوم؛

DMT: نسبة ديون طويلة ومتوسطة الأجل إلى إجمالي الخصوم؛

DCT: نسبة ديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الخصوم.

### \* متغير الحجم :

هذا المتغير يسمح لنا بقياس حجم المؤسسة، فهناك جملة من الدراسات استعملت لتقدير هذه النسبة لوغاريتم كل من مجموع الأصول أو رقم الأعمال أو عدد العمال في المؤسسة ومن هذه الدراسات يمكن ذكر دراسة ((S. Titman & R. Wessels(1988)، P. Ngobo & A. Capiez(2004)).

سيتم استعمال في هذه الدراسة لوغاريتم مجموع الأصول كمتغير يسمح لنا بتقدير حجم المؤسسة، وتم اختيار هذا المتغير حسب المعطيات

المتوفرة لدينا وكذلك تجنب الارتباط المشترك القوي مع المتغيرات المستقلة الأخرى، ونرمز له ب (SIZE) .

**\* متغير الضمانات:**

هذا المتغير يسمح لنا بقياس الضمانات العينية التي تتوفر عليها المؤسسة لمجابهة حالة العسر المالي ويتم استخدام متغير صافي الأصول العينية إلى إجمالي الأصول لقياس نسبة الضمانات في أغلب الدراسات نذكر منها (Imen Latrous(2007)، H. S. Song(2005)، Rajan & Zingales(1995)).

سيتم استعمال في هذه الدراسة صافي الأصول العينية إلى إجمالي الأصول كمتغير يسمح لنا بقياس الضمانات العينية التي تتوفر عليها المؤسسة ونرمز له ب (AC .)

**\* متغير قدرة التمويل الذاتي:**

هذا المتغير يسمح لنا بقياس نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة ويتم حسابه بقسمة قدرة التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة، ومن الدراسات التي استعملت نسبة الاستقلالية المالية لتفسير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها (N. Fadil (2003)).

سيتم استعمال في هذه الدراسة قدرة التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة كمتغير يسمح لنا بقياس الاستقلالية المالية للمؤسسة ونرمز له ب (AF .)

**\* متغير مصاريف المستخدمين:**

هذا المتغير يسمح لنا بقياس كتلة الأجور في المؤسسة ومن المتوقع أن يكون لهذه نسبة تأثير سلبي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

سيتم استعمال في هذه الدراسة مصاريف المستخدمين إلى نتيجة الاستغلال كمتغير يسمح لنا بقياس كتلة الأجور في لمؤسسة ونرمز له ب (FP .)

#### \* متغير قطاع النشاط:

هذا المتغير يسمح لنا بإدخال في النموذج متغير صوري يبين تأثير القطاع أداء « PME » ومن الدراسات التي قامت باستعمال هذا المتغير في التحليل يمكن ذكر ((A. Degorre & B. Reynaud (2003), C. Yang & al(2009)). سيتم استعمال رقم 1 للقطاع الإنتاجي ورقم 0 للقطاع الخدماتي أو التجاري ونرمز لهذا المتغير ب (SA .)

#### \* متغير الضرائب:

هذا المتغير يسمح لنا بإدخال في النموذج متغير صوري يبين تأثير التغيرات الضريبية على أداء « PME »، وكما ذكره سالفنا إن في فترة الدراسة تغير معدل الضريبة على أرباح الشركات IBS «» من 30% إلى 19% و 25% للقطاع الإنتاجي والقطاع التجاري على التوالي.

سيتم استعمال رقم 0 قبل حدوث التغير الضريبي ورقم 1 بعد حدوث التغير الضريبي ونرمز لهذا المتغير ب (Impôt .)

و من كل ما سبق يمكن توضيح النموذج من خلال العلاقتين التاليتين:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 D_{it} + \alpha_2 SIZE_{it} + \alpha_3 AC_{it} + \alpha_4 AF_{it} + \alpha_5 FP_{it} + \alpha_6 SA_{it} + \alpha_7 impot_{it} + \mu_{it} \dots (1)$$

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 D_{it} + \alpha_2 SIZE_{it} + \alpha_3 AC_{it} + \alpha_4 AF_{it} + \alpha_5 FP_{it} + \alpha_6 SA_{it} + \alpha_7 impot_{it} + \mu_{it} \dots (1)$$

حيث:  $i = 1 \dots 52$  و  $t = 1 \dots 4$

وتم استخدام في العلاقتين السابقتين Dit لقياس نسبة المديونية والتي تمثل إحدى نسب المديونية المذكورة سالفا (طويلة الأجل، متوسطة الأجل، قصيرة الأجل)، ولم يتم استعمال كل نسب المديونية مع بعض في النموذج لتقادي الارتباط القوي ما بين هذه النسب.

### 3-1-4 دراسة وصفية لمتغيرات النموذج:

بعدما تم التطرق إلى توضيح متغيرات النموذج في النقطة السابقة، سنقوم بتحليل هذه المتغيرات من خلال حساب بعض الإحصائيات ومصروفة الارتباطات الثنائية وهذا كما يلي:

### الجدول رقم 3: يبين بعض الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات النموذج:

المتغيرات	ROA	ROE	DT	DMT	DCT	SIZE	AC	AF	FP	SA	IMPOT
متوسط	0.162886	0.415372	0.602053	0.047081	0.554973	8.065670	0.167099	0.385988	0.104479	0.576923	0.500000
الوسيط	0.079512	0.128922	0.666079	0.000000	0.618946	8.086006	0.085748	0.207366	0.021548	1.000000	0.500000
القيمة القصوى	2.321420	8.763754	1.133293	0.774058	1.133293	9.165593	1.075438	9.529506	3.282864	1.000000	1.000000
القيمة الدنيا	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	6.178691	0.000000	-7.738706	0.000000	0.000000	0.000000
الانحراف المعياري	0.268630	0.999447	0.274967	0.122490	0.283774	0.461399	0.194788	1.437995	0.313739	0.495239	0.501206
معامل Skewness	4.019067	5.403069	-0.614626	3.417096	-0.418706	-0.374532	1.559900	0.020639	6.659038	-0.311400	0.000000
معامل Kurtosis	25.32481	37.26905	2.365632	15.26721	2.060697	3.733369	5.301875	22.92709	58.08624	1.096970	1.000000
معامل Jarque-Bera	4879.408	11189.88	16.58350	1708.986	13.72408	9.524046	130.2754	3441.454	27836.16	34.74816	34.66667
احتمال	0.000000	0.000000	0.000251	0.000000	0.001047	0.008548	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج Eviews 6.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النسبة المتوسطة للمردودية الاقتصادية في العينة تقدر ب 16,28%، أما المردودية المالية تقدر ب41,53% وهذا ما يوضح المردودية العالية للأموال الخاصة ويمكن تفسير ذلك بأن الجزء الأكبر من المردودية الاقتصادية يستفيد منه المساهمين باعتبار تكاليف الديون أقل بكثير من عائد الناجم عن أصول المؤسسة، ويلاحظ كذلك ارتفاع نسبة المديونية الإجمالية في العينة إذ تمثل 60,20% لكن أغلب هذه الديون من النوع القصير الأجل و55,49% وهذا ما يمكن تفسيره بصعوبة الحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ديون طويلة الأجل والذي يرجع إلى ضعف الضمانات العينية لهاته المؤسسات، أما فيما يخص معامل Skewness فنلاحظ أن المتغيرات التي لها معامل ضعيف هي متغير المديونية الإجمالية، متغير المديونية قصيرة الأجل ومتغير الحجم ومتغير قدرة التمويل الذاتي، وهذا ما يفسر أن هذه المتغيرات أكثر تناظر من المتغيرات الأخرى ويمكن ملاحظة ذلك كذلك انطلاقا من الفرق ما بين المتوسط والوسيط فهو ضعيف لهذه المتغيرات عكس المتغيرات الأخرى .

الجدول رقم 4 : يوضح مصفوفة الارتباطات الثنائية

المتغيرات	AC	AF	DT	FP	IMPOT	SA	SIZE	DCT	DMT
AC	1.000000								
AF	-0.011013	1.000000							

1. 000000	-0. 286605	-0. 210358	-0. 128367	-0. 035387	-0. 095372	0. 149689	0. 006826	0. 141693	DMT
1. 000000	1. 000000	0. 507364	-0. 030216	-0. 066382	0. 012392	0. 904353	-0. 007862	-0. 223448	DCT
		1. 000000	-0. 106295	0. 167974	-0. 143172	0. 429905	0. 017885	-0. 350001	SIZE
			1. 000000	0. 000000	0. 132646	-0. 088367	-0. 026603	-0. 266039	SA
				1. 000000	0. 079956	-0. 084272	0. 102904	-0. 019249	IMPOT
					1. 000000	-0. 029697	-0. 119965	-0. 023206	FP
						1. 000000	-0. 005073	-0. 167484	DT

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج Eviews 6.

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب المتغيرات المستقلة مرتبطة ارتباطات ضعيفا فيما بينها، ما عدى متغير المديونية طويلة الأجل ومتغير المديونية قصيرة الأجل، وهذا ما كان منتظرا باعتبار 90 % من المديونية الإجمالية « DT » هي من النوع القصير الأجل « DCT »، هذا ما دفعنا

إلى استعمال متغير واحد لقياس المديونية في النموذج وهذا نقادي تأثير الارتباطات ما بين المتغيرات المستقلة على نتائج النموذج.

### 3-2 تحليل النتائج:

بعدها تم التطرق إلى الدراسة الإحصائية الوصفية، سنحاول فيما يلي دراسة تأثير المتغيرات المستقلة الموضحة أعلاه على معدل الأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام طريقة الانحدار المتعدد للمتغير التابع المحصور توبيث على معطيات بانل لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وبعد المعالجة الإحصائية عن طريق كل من برنامج Eviews6 وبرنامج Stata 11 توصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم 5:

الجدول رقم 5: يوضح معاملات النموذجين باستخدام مختلف نسب الأداء المالي

متغير المردودية الاقتصادية (ROE)	متغير المردودية الاقتصادية (ROA)	المتغير التابع المتغيرات
-0,166 (0,637)	-0,191 (0,610)	الثابت (C) Prob>   z
-0,145** (0,038)	-0,219*** (0,003)	متغير المديونية (DT) Prob>   z
0,016 (0,719)	0,050 (0,286)	متغير الحجم (SIZE) Prob>   z
-0,155 (0,101)	0,025 (0,801)	متغير الضمانات (AC) Prob>   z
0,925*** (0,000)	0,038*** (0,002)	متغير قدرة التمويل الذاتي (AF) Prob>   z

-0,089 (0,344)	0,059 (0,307)	متغير مصاريف المستخدمين (FP) Prob>  z
0,109*** (0,002)	0,067* (0,077)	متغير قطاع النشاط (SA) Prob>  z
-0,0002 (0,995)	0,023 (0,530)	متغير الضرائب (impôt)
208	208	عدد الملاحظات
0,105765	0,205108	معامل Akaike info criterion
0,9982	0,4917	معامل Pseudo R <sup>2</sup>
587,52*** (0,0000)	23,86*** (0,0012)	معامل LR chi2 (7) Prob> chi2

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق كل من برنامج Eviews6 وبرنامج Stata 11.

حيث: \* المتغير له دلالة إحصائية بدرجة ثقة تقدر ب 10%

- \*\* المتغير له دلالة إحصائية بدرجة ثقة تقدر ب 5%

- \*\*\* المتغير له دلالة إحصائية بدرجة ثقة تقدر ب 1%

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 5 نلاحظ أن النموذجين ذو دلالة إحصائية مقبولة سواء إذا قمنا بقياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمردودية الاقتصادية أو المردودية المالية ويتضح ذلك من خلال المعلمة « Prob>chi2 » التي نجدها في النموذجين أقل من 1% . إضافة إلى ذلك يلاحظ تقارب في نتائج النموذجين، حيث نفس المتغيرات التي نجدها ذات دلالة إحصائية في النموذج الأول نجدها لها دلالة إحصائية في النموذج الثاني باختلاف درجة المعنوية، والعكس صحيح.

لذلك ارتأينا في الخطوة الموالية حذف بعض المتغيرات التي ليس لها دلالة إحصائية واحدة تلوى الأخرى بغية تحسين نتائج النموذجين وفي الأخير توصلنا إلى النموذجين النهائيين الموضحين في الجدول رقم 6.

الجدول رقم 6: يوضح معاملات النموذجين للمتغيرات التي لديها دلالة إحصائية

متغير المردودية الاقتصادية (ROE)	متغير المردودية الاقتصادية (ROA)	المتغير التابع المتغيرات
-0,047 (0,380)	0,223*** (0,000)	الثابت (C) Prob>   z
-0,129** (0,038)	-0,191*** (0,003)	متغير المديونية (DT) Prob>   z
-0,171* (0,051)	-	متغير الضمانات (AC) Prob>   z
0,925*** (0,000)	0,038*** (0,002)	متغير قدرة التمويل الذاتي (AF) Prob>   z
0,105*** (0,002)	0,066* (0,067)	متغير قطاع النشاط (SA) Prob>   z
208	208	عدد الملاحظات
0,082061	0,180473	معامل Akaike info criterion
0,9964	0,4324	معامل Pseudo R <sup>2</sup>
586,44*** (0,0000)	20,98*** (0,0001)	LR chi2 (4) ، LR chi2 (3) معامل Prob> chi2

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق كل من برنامج

Eviews6 وبرنامج Stata 11.

من خلال الجدول السابق يمكن تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على متغير الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما يلي:

#### \* متغير الاستدانة الإجمالية :

أثبتت عدة دراسات خصوصا تلك المتعلقة بدراسة محددات الهيكل المالي للمؤسسة، العلاقة المبهمة ما بين متغير المديونية ومتغير المردودية، حيث عرفت هذه العلاقة عدة تفسيرات من الجانب النظري المتعلق بهيكل رأسمال المؤسسات، فمن منظور نظرية التوازن فإن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، باعتبار أن المؤسسات التي تحقق معدل عالي من المردودية تفضل تمويل احتياجاتها عن طريق المديونية، وهذا راجع للفوائد الجبائية التي ستحققها من جراء هذا القرار، أما أنصار نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل، فيفترضون أن هناك علاقة عكسية ما بين هذين المتغيرين وهذا راجع إلى أن المؤسسات التي تحقق نسبة عالية من المردودية ( أداء مالي عالي)، تفضل تمويل مشاريعها عن طريق نشاطها أي عن طريق التمويل الذاتي، ثم بعد ذلك تحاول أن تمول الفرق عن طريق الاستدانة، وهذا ما يتضح جليا من خلال هذا البحث حيث توصلنا إلى وجود علاقة عكسية ما بين متغير الاستدانة ومتغير المردودية وعكس ذلك فهناك علاقة طردية قوية ما بين متغير الأداء المالي ومتغير قدرة التمويل الذاتي وهو ما يمكن تفسيره بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء المالي المرتفع، تعتمد في تمويلها على قدرتها المالية وتتجنب الحصول على مستويات عالية من المديونية التي تكون عادة صعبة المنال، لضعف الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات للبنوك . هذا ما يفسر النسبة المرتفعة للديون قصيرة الأجل مقارنة بالديون متوسطة الأجل، كما أثبتت عدة دراسات العلاقة العكسية ما بين متغير المردودية

ومتغير الاستدانة من خلال دراسة الهيكل المالي للمؤسسات منها (2002) Y. 2006S. T. Hijazi &)) ، Rajan & Zingales(1995) ، P. Gaud & E. jani (Bentaraq)، وهناك دراسات أخرى أثبتت هذه العلاقة من خلال دراسة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها (A. N. Belouard,S. Seder (2009)). أما الدراسة الحالية، فنلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية ما بين متغير الاستدانة الإجمالية ومتغير المردودية الاقتصادية (- 0,191) أو متغير المردودية المالية (- 0,129)، وعليه فالمؤسسات ذات الأداء المالي المرتفع تقوم بتكميل احتياجاتها عن طريق نشاطها.

#### \* متغير الحجم:

أثبتت عدة دراسات أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين متغير الحجم ومتغير الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها ((2003) N. Fadil (2003)، A. Degorre & B. Reynaud (2003))، ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات ذات الحجم الكبير لديها فرص البقاء في السوق أكبر من المؤسسات الصغيرة، مما يسمح لها من تحسين صورتها وسمعتها في السوق، وهذا ما يسمح لها من التفاعل الجيد مع المحيط وبذلك الرفع من أدائها المالي.

أما فيما يخص هذه الدراسة فقد لاحظنا غياب علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متغير الحجم ومتغير المردودية الاقتصادية أو متغير المردودية المالية، ويمكن تفسير ذلك بضعف عدد المؤسسات في العينة أو الخطأ في اختيار طريقة حساب المتغير ( بعض الدراسات تستعمل لوغاريتم سواء رقم الأعمال أو مجمع الأصول أو عدد العمال هذا الأخير يمكن أن يكون

المؤشر الأمثل لقياس حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم يتم استعماله في هذه الدراسة لعدم توفر المعلومات التي تسمح لنا بقياسه)، كذلك يمكن تفسير هذه النتيجة لمعاملات الارتباط مع المتغيرات المستقلة الأخرى حيث لاحظنا في الجانب الوصفي لمتغيرات الدراسة أن هناك ارتباطا قويا ما بين هذا المتغير وكل من متغير الضمانات ( $-35,00\%$ ) ومتغير الحجم ( $42,99\%$ )، وحسب ما تم ذكره سابقا فيمكن لهذه الارتباطات ما بين المتغيرات المستقلة أن تؤثر سلبا على عملية التقدير .

### \* متغير الضمانات (AC):

لم تظهر الدراسات السابقة إجماعا حول تأثير متغير الضمانات العينية على أداء المؤسسات، حيث أثبتت عدة دراسات وجود علاقة عكسية ما بين متغير الأداء المالي ومتغير الضمانات العينية نذكر منها A. Degorre & (2003) (B. Reynaud)، ويمكن تفسير ذلك فيما يخص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأن المؤسسات التي تعتمد على نسبة عالية من الاستثمارات العينية في أصولها، سيؤدي بها إلى صعوبة إحلالها في حالة الأزمات المالية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساسا في سياستها الاستثمارية على استثمارات خفيفة يمكن التنازل عليها في حالة توفر فرص استثمارية مواتية لنشاطها وذات تكنولوجيا عالية .

وحسب نتيجة البحث فإنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية ما بين متغير الضمانات ومتغير المردودية المالية ( $-0,171$ ) وغياب علاقة ذات دلالة إحصائية مع متغير المردودية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى طابع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي لا يسمح لها من تبني سياسة استثمارية غير مرنة، بل على العكس من ذلك تكون سياستها الاستثمارية

مرنة تسمح لها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتوفرة في السوق مما يؤثر إيجابا على أدائها المالي.

#### \* متغير قدرة التمويل الذاتي:

كما تم ذكره سابقا بالنسبة للعلاقة السلبية ما بين متغير الأداء المالي ومتغير المديونية، فعلى العكس من ذلك فإن المتغير الذي يسمح لنا بقياس الاستقلالية المالية له تأثير إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة ومن الدراسات التي حاولت دراسة هذا التأثير يمكن الإشارة إلى دراسة N. (Fadil (2003)).

أما الدراسة الحالية فتظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ما بين متغير قدرة التمويل الذاتي ومتغير المردودية الاقتصادية (0,038) أو المردودية المالية (0,925)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها نسبة عالية من الاستقلالية المالية يكون أدائها المالي أحسن من تلك التي تعتمد على نسبة عالية من المديونية، ومنه فإن نظرية أفضلية مصادر التمويل هي التي تفسر أكثر السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

#### \* متغير مصاريف المستخدمين:

حاولنا من خلال إدراجنا هذا المتغير في النموذج، عن طريق دراسة أثر ارتفاع نسبة مصاريف المستخدمين في نتيجة استغلال على الأداء المالي للمؤسسة، فمن المنظور النظري يظهر جليا التأثير السلبي لارتفاع نسبة مصاريف المستخدمين على الأداء المالي، لكن من خلال هذا البحث لم نجد أي دلالة إحصائية ما بين المتغيرات التي تسمح لنا بقياس الأداء المالي ومتغير مصاريف المستخدمين، ويمكن تفسير هذه النتيجة بصغر

حجم عينة الدراسة (52 مؤسسة فقط) أو الخطأ في اختيار طريقة حساب هذا المتغير.

### \* متغير قطاع النشاط:

قامت عدة بحوث بدراسة مدى تأثير قطاع النشاط على الأداء المالي للمؤسسات، حيث توصلت جملة منها إلى وجود علاقة ما بين متغير الأداء المالي ومتغير قطاع النشاط نذكر منها دراسة A. Degorre & B. Reynaud (2003) التي خلصت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متغير قطاع النشاط ومتغير الأداء المالي لبعض القطاعات، وعدم وجود علاقة بالنسبة للقطاعات الأخرى .

ومن خلال نتيجة الدراسة الحالية، فقد لاحظنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ما بين متغير قطاع النشاط ومتغير المردودية الاقتصادية (0,066) أو المردودية المالية (0,105)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن لقطاع النشاط أثرا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فالمتغيرات المفسرة للأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنسبة للقطاع الإنتاجي لا يكون لها نفس التأثير بالنسبة للمؤسسات القطاع الخدماتي، لذلك يستحسن دراسة محددات الأداء المالي لكل قطاع على حدى، ومن حدود هذا البحث عدم إمكانية دراسة هذه النقطة لصغر حجم العينة كما توضيحه في الجانب الوصفي من الدراسة ( القطاع الإنتاجي 22 مؤسسة والقطاع الخدماتي 30 مؤسسة )، لذلك ينبغي دراسة هذا الموضوع مستقبلا باستعمال حجم عينة أكبر لتوصل إلى نتائج مقبولة علميا على الأقل يكون حجم العينة 30 مؤسسة لكل قطاع.

**\* متغير الضرائب:**

تم إدراج متغير الضرائب في هذا البحث لدراسة أثر التغيرات الضريبية التي حدثت في فترة الدراسة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لكن لم نجد أي دلالة إحصائية ما بين متغيرات الأداء المالي للمؤسسات والمتغير الذي يسمح لنا بقياس أثر التغيرات الجبائية في فترة الدراسة، ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها بصغر حجم عينة الدراسة هذا من جهة، وعدم التفريق ما بين المؤسسات القطاع الإنتاجي ومؤسسات القطاع الخدماتي، حيث استفادت المؤسسات التي تنشط في القطاع الإنتاجي من انخفاض معدل الضريبة على أرباح الشركات (من 30% إلى 19%) أكثر من تلك التي تراول نشاطها في القطاع الخدماتي (من 30% إلى 25%)، لذلك يستحسن في الدراسات المقبلة أن يتم دراسة هذا الموضوع بالفصل ما بين المؤسسات التي تعمل في القطاع الإنتاجي والمؤسسات التي تعمل في قطاع الخدماتي باستعمال حجم عينة أكبر وذلك لتوضيح أثر التغيرات الضريبية على الأداء المالي للمؤسسات بطريقة جيدة .

من كل ما سبق يمكن توضيح العلاقة التي تربط المتغيرات التفسيرية ذات الدلالة الإحصائية والمتغير التابع لكلا النموذجين كما يلي:

$$ROA_{it} = 0,223 - 0,191 * DT_{it} + 0,038 * AF_{it} + 0,066 * SA_{it} + \mu_{it}$$

..... (3)

$$(0,049)(0,065)(0,012) (0,036)$$

$$ROE_{it} = -0,047 - 0,129 * DT_{it} - 0,117 * AC_{it} + 0,925 * AF_{it} + 0,105 * SA_{it} + \mu_{it}$$

.... (4)

(0,053)(0,062) (0,087) (0,015) (0,034)

### خاتمة وتوصيات:

إنّ المتتبع لسلسلة الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية والقانونية التي تعيشها المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، بشكل خاص منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي لا يدرك أنّها إصلاحات تبحث من خلالها المؤسسة عن موقعها في السوق المحلي والدولي، ناهيك عن بعدها في كثير من الأحيان عن تطبيق معايير ومؤشرات أداء واضحة تسهل دور صناع القرار في الجزائر بمعرفة الخلل، ومن ثم التحرك نحو تحسين أدائها بشكل أفضل، وذلك من خلال التخلي عن النشاطات التي ليست لها وضعية تنافسية مقبولة، أو التي تسبب الخسارة، وكذا إغلاق جميع الأصول التي تمارس بها نشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي، التي تختلف طبيعتها وتتأفر مع الثقافة القاعدية للمؤسسة .

كان هدفنا من خلال هذا البحث هو تحليل مستويات الأداء المختلفة بين المؤسسات الخاصة الجزائرية . وقد استعملنا انحدارا متعددا على معطيات بانللعينة من 52 مؤسسة خاصة جزائرية، خلال فترة أربع سنوات. وقد تم التوصل إلى تحديد أكثر المتغيرات المفسرة لأداء المؤسسات الجزائرية وهي:

● متغير المديونية الإجمالية ؛

- متغير الضمانات العينية ؛
- متغير قدرة التمويل الذاتي؛
- متغير قطاع النشاط.

حيث اتضح من خلال هذا البحث أن السياسة المالية التي تتبناها المؤسسة لها أثر كبير على أداءها المالي، فمن المستحسن أن تعتمد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على قدرتها التمويلية الذاتية أي التمويل عن طريق عوائد نشاطها وعدم الاعتماد على نسب عالية من المديونية التي تضعها حتما في وضعية العسر المالي، الناجم عن ضعف الضمانات العينة التي يمكن أن تقدمها هذه المؤسسات للبنوك، وبذلك فإن النظرية التي تفسر أحسن السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل .

إضافة إلى ما سبق تبين من هذه الدراسة العلاقة العكسية ما بين متغير الضمانات ومتغير الأداء المالي، الذي يوضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليها أن تتبنى سياسة استثمارية مرنة تسمح لها أن تتماشى مع متطلبات السوق، باستغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة لها لرفع من أداءها المالي، كذلك تبين من هذا البحث أنه هناك أثر إيجابي لقطاع النشاط على الأداء المالي للمؤسسات مما يدفعنا إلى اقتراح دراسة مستقبلية لهذا الموضوع بالفصل ما بين مختلف قطاعات النشاط، لتبيان أثر كل محددات على الأداء المالي للمؤسسات خاصة متغير التغيرات الضريبية الذي لم يكن له أي دلالة إحصائية في هذه الدراسة، رغم أهمية

هذا المتغير من الجانب النظري على السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ومن خلال التحليل السابق، يتضح أنّ المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تمرّ بمرحلة نمو جديدة في ظل ظروف جديدة تطالبها بأن تكون مؤهلة في أداء دورها وتحقيق أهدافها التنموية بكفاءة عالية وأداء جيد.

ونتيجة حجم العينة الصغير وفترة الدراسة المحدودة، فإن نتائج هذه الدراسة غير نهائية مما يتطلب إجراء دراسات أخرى نظرية وتطبيقية مكتملة لها وذلك باستخدام حجم عينة أكبر وفترة زمنية طويلة نسبياً. وذلك من أجل فهم أكبر للعوامل المؤثرة على أداء المؤسسات الجزائرية في القطاع الخاص.

ونوصي بما يلي:

❖ تحقيق سياسة ضريبية عادلة تحفز على الإنتاج والاستثمار والانجاز في معدلات الأداء ؛

❖ اعتماد على عوائد نشاطها لتمويل مشاريعها (قدرة التمويل الذاتي)؛

❖ عدم تبني معدلات عالية من المديونية ؛

❖ تبني سياسة استثمارية مرنة ؛

❖ استغلال مختلف ظروف المحيط لرفع من أداء ها المالي (خاصة

استغلال مختلف التحفيزات الجبائية)؛

❖ تبني سياسة رشيدة فما يخص المصاريف خاصة تلك المتعلقة بنسبة

مصاريف المستخدمين إلى إجمالي المصاريف.

## المراجع:

### باللغة العربية :

1. عبد الرزاق خليل، أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، دراسة تطبيقية على الشركة المختلطة الجزائرية الهندية Ispat، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، جامعة الشلف، الجزائر.
2. عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء، دار النهضة العربية - مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة، مصر 1998.
3. محمد خالد المهاني، التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين لعام 2009.

### باللغة الأجنبية :

4. Ali Nabil BELOUARD, Salim SEDER, Structure du capital et de la performance des PME Algériennes, la Revue de l'Economie et de Management, « les PME Maghrébines : Facteurs d'intégration régionale », Université de Tlemcen, N°9 Octobre 2009. pp 1 - 12.
5. Arnaud DEGORRE, Bénédicte REYNAUD, Les performances des entreprises s'améliorent-elles avec une réduction de l'emploi des salariés non qualifiés et qualifiés?- Une évaluation sur données françaises (1994-2000), CEPREMAP - Centre d'Etudes Prospectives d'Economie Mathématique Appliquées à la Planification, Ecole Normale Supérieure, Paris, Novembre 2003. pp 1 - 40.
6. Carr, Shirley, Mak, Y. T. et Needham, Jane E. , (1997), "Differences in strategy, quality management practices and performance reporting systems between ISO accredited and non-ISO accredited companies" Accounting, Organization and Society, pp. 383-403
7. Chang. Chingfu, Lee. Alice. C, Lee. Cheng. F, Determinants of Capital Structure Choice: A Structural Equation Modeling Approach, The Quarterly Review of Economics and Finance, N°49, 2009, p p 197 - 213.
8. Cheng. Shuenn-Ren, Shiu. Cheng-Yi, Investor Protection And Capital Structure: International Evidence, Journal of Multinational Financial Management, 2007, p p 30 - 43.
9. Chia, Yew Ming et Ferdinand A. Gul (1994), "The effects of management accounting systems, perceived environmental uncertainty and decentralization on managerial performance: A test of three-way interaction", Accounting, Organization and Society, Vol. 19, no 4-5, pp. 413-426.
10. Chong, Kar Ming et Vincent K. Chong (1997), "Strategic choices, environmental uncertainty and SBU performance: A note on the intervening

role of management accounting systems", Accounting and Business Research, vol. 27, 4, pp. 268-276

11. Emmanuel HOUNKOU, Jean AGADAME, A. Iris AHLAN, **Pratiques de gestion et performances des PME béninoises: analyses et perspectives**, Conseil d'Analyse économique, Cotonou, 2010, pp 1 – 76.

12. Gaud. P, Jani. E, Déterminants et Dynamique de la Structure du Capital des Entreprises Suisses : une Etude Empirique, Université de Genève, Département HEC, 2002, p p 1 – 32.

13. Govindarajan, V et Anil K. Gupta (1985), "Linking control systems to business unit strategy: Impact on performance", Accounting, Organizations and Society, Vol. 10 no. 1, pp. 51-66

14. Govindarajan, V et Joseph Fisher (1990); "Strategy, control systems, and resource sharing: effects on business-unit performance", Academy of management journal, Vol. 33 no. 2, pp. 259-285

15. Gul, Ferdinand A. (1991), "The effects of management accounting systems and environmental uncertainty on small business managers' performance", Accounting and business research, vol. 22, no. 85, pp. 57-61.

16. H. M Hamady, Administrative reform in developing countries with special referenceto Egypt and Libya, PhD thesis, University of strathclyde-Glasgow, 1975, pp 215-216.

17. Hélène Bergeron, Les indicateurs de performance en contexte PME, quel modèle appliquer?, publié dans "21ÈME CONGRES DE L'AFC, France ,2000. pp 1 – 21.

18. Hijazi. Syed Tahir, Yasir. Bin Tariq, Determinants of Capital Structure:A Case for the Pakistani Cement Industry, The Lahore Journal of Economics, 2006, p p 63 - 80.

19. Ittner, Christopher D et David F Larcker (1997), "Quality strategy, strategic control system, and organizational performance", Accounting, Organization and Society, Vol 22, no 3-4, pp. 293-314.

20. Josée St-Pierre, Benoit Lavigne, Hélène Bergeron, les indicateurs de performance financière et non financière : complémentarité ou substitution? Etude exploratoire sur des PME manufacturières, Comptabilité et Connaissances, France, 2005, pp 1 – 17.

21. Kermadec. Hugo Harari, Econométrie, chapitre 4 : Le modèle Tobit, Edition URCA, 2008-2009, p p 1 - 6.

22. Latrous. Imen, Structure de Propriété et Structure du Capital :Approche par la Méthode des Equations Simultanées, PRISM, Université Paris 1 Sorbonne, 2007, p p 1 -39.

23. [Leichter, James](#). "Benchmarking Your Business with Financial Ratio Analysis" [ContractingBusiness 64. 3](#) (Mar 2007): 82-84.

24. Mia, Lokman et Robert H. Chenhall (1994), "The usefulness of management accounting systems, functional differentiation and managerial effectiveness", Accounting, Organization and Society, pp. 1-13.

25. Nazik FADIL, La mesure de la performance des PME : Un cas d'application sur la décision d'introduction en Bourse, colloque Histoire et Gestion, Toulouse France, 2003, pp 1 – 18.
26. Ngobo. Paul, CAPIEZ. Alain, Structure du Capital & Performance de l'entreprise : Le Rôle Modérateur des Différences Culturelles Nationales, Equipe de Recherche : LARGO, Faculté de Droit, Economie et Gestion, 13e conférence de l'AIMS. Normandie. Vallée de Seine, France, 2 à 4 juin 2004, p p 1 - 31.
27. Perera, S. , G. Harisson, et M. Poole (1997), "Customer-focused manufacturing strategy and the use of operations-based non-financial performance measures: a research note", Accounting, Organizations and Society, Vol. 22, no. 6,pp. 557-572
28. Rajan. R. G, Zingales. L, What Do We Know about Capital Structure? Some Evidence from International Data, The Journal of Finance, Vol L, No 5. 1995, p p 1421-1460.
29. Song. Han-Suck, Capital Structure Determinants (An Empirical Study of Swedish Companies), Centre of Excellence for Science and Innovation Studies, January 2005, p p 1 - 26.
30. Tarek MILOUD, Structure financière et performance économique des PME : Étude empirique sur les entreprises belges, l'Université Catholique de Louvain, Département d'Administration et de Gestion, 2001,pp 1 – 37.
31. Titman. S; Wessels. R, The Determinants of Capital Structure Choice, The Journal of Finance, Vol 43, No 1. 1988, p p 1 -19.
32. [Zaharia, Constantin, Tudorescu, Nicolae, Zaharia, Ioana](#). "The Guiding drivers of business conduct in the financial markets"[Economics, Management and Financial Markets](#) 6. 2 (Jun 2011): 170-175.

## الملاحق

### الملحق "أ"

#### – النتائج المتحصل عليها باستعمال برنامج Eviews6

Dependent Variable: ROA

Method: ML - Censored Normal (TOBIT) (Quadratic hill climbing)

Date: 10/09/13 Time: 05:56

Sample: 1 208

Included observations: 208

Left censoring (value) at zero

Convergence achieved after 4 iterations

Covariance matrix computed using second derivatives

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------



تابع للملحق "أ"

**– النتائج المتحصل عليها باستعمال برنامج Eviews6**

Dependent Variable: ROE  
 Method: ML - Censored Normal (TOBIT) (Quadratic hill climbing)  
 Date: 10/09/13 Time: 11:02  
 Sample: 1 208  
 Included observations: 208  
 Left censoring (value) at zero  
 Convergence achieved after 8 iterations  
 Covariance matrix computed using second derivatives

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-0.166448	0.352476	-0.472227	0.6368
DT	-0.145794	0.070133	-2.078807	0.0376
SIZE	0.016061	0.044634	0.359850	0.7190
AC	-0.155157	0.094816	-1.636414	0.1018
AF	0.925868	0.015400	60.12114	0.0000
FP	-0.089479	0.094499	-0.946868	0.3437
SA	0.109908	0.035387	3.105895	0.0019
IMPOT	-0.000200	0.034437	-0.005794	0.9954

Error Distribution

SCALE:C(9)	0.228340	0.012005	19.01990	0.0000
Meandependent var	0.415372	S. D. dependent var		0.999447
S. E. of regression	0.217834	Akaike info criterion		0.105765
Sumsquaredresid	9.442888	Schwarz criterion		0.250178
Log likelihood	-1.999551	Hannan-Quinn criter.		0.164158
Avg. log likelihood	-0.009613			

Leftcensoredobs	28	Right censoredobs	0
Uncensoredobs	180	Total obs	208

**– النتائج المتحصل عليها باستعمال برنامج Stata 11**





